

**أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي
للقوائم المالية الموحدة في المجموعة
- دراسة ميدانية -**

أ. / سبتي إسماعيل * & أ. د. / سعيدي يحيى *

Abstract:

Depuis la dernière crise financière, le monde a connu de nombreuses faillite au niveau des banques et des grandes entreprises. Des études ont montrer que, cette situation est du a beaucoup de raisons : notamment le manque de crédibilité et de la fiabilité de l'information communiquée par les entreprises en raison de la fraude et de manipulation, en particulier à l'égard de l'information comptable.

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de la divulgation de la comptabilité dans les sociétés du Groupe en général et les entreprises algériennes en particulier, grâce à l'application des principes de gouvernance et une attention accrue à l'exactitude et la fiabilité des informations fournies et de sa volonté.

Les mots clés: Comptabilité, Gouvernance d'entreprise, Divulgation de la comptabilité, Groupe de sociétés.

ملخص:

شهد العالم منذ أواخر العشرية الماضية أزمة مالية خانقة أدت إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات الكبرى. وبناء على الدراسات والتحليل المتعلقة بحدوث هذه الأزمة تم التوصل إلى أن هناك عدة أسباب من بينها عدم مصداقية وموثوقية المعلومات المفصح عنها من طرف هذه الشركات وذلك نظرا للغش والتلاعب خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية. تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات بشكل عام ومجموعة الشركات الجزائرية بشكل خاص، وذلك في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة والاهتمام المتزايد بدقة وموثوقية المعلومات المفصح عنها والرقابة عليها.

الكلمات المفتاحية: محاسبة، حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، مجموعة الشركات.

* طالب دراسات عليا في الدكتوراه - جامعة المسيلة

** أستاذ التعليم العالي - جامعة المسيلة

مقدمة:

إن الأهمية البالغة التي تكتسبها عمليات الإفصاح بصفة عامة والإفصاح المحاسبي بصفة خاصة داخل مجموعة الشركات سواء بين شركات المجموعة أو بين المجموعة ومختلف الأطراف ذات العلاقة، يجعل إدارة المجموعة تسعى لزيادة الموثوقية في معلوماتها وكسب ثقة مختلف المستثمرين والمقرضين لتسهيل التعامل مع مختلف شركاتها، وذلك عن طريق ضمان قدرة التحكم والتسيير في المسار الصحيح عن طريق اتباع مختلف مبادئ وقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، التي أصبح من الضروري للشركات المدرجة في البورصة (المجموعات) اتباعها والتقيّد بمبادئها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة يختلف الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات عنه في الشركات الأخرى وذلك لاختلاف نظام محاسبة المجموعات عن الأنظمة المحاسبية المتعلقة بالشركات الأخرى، الأمر الذي أدى لوجود معايير محاسبية دولية خاصة بتوحيد حسابات المجموعة وبالعمليات المحاسبية داخل شركات المجموعة.

مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الموحدة في مجموعة الشركات الجزائرية؟

وفرضيات البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف ومبادئ حوكمة الشركات؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصّل عنها؛
- وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لوجود معوقات تحدّ من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية.

(1) الطرح النظري:

(1-1) التأصيل النظري لمجموعة شركات والإفصاح المحاسبي:

من الأفضل إعطاء تكوين نظري خاص المسؤولين وذلك لضمان استجابتهم السريعة لمتطلبات مصلحة التوحيد لشركات المجموعة والإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية من هذا الواقع تظهر أهمية الجانب النظري لمجموعة الشركات الذي يعتبر من القواعد الأساسية لنجاح عملية توحيد الحسابات والإفصاح الشفاف عن المعلومة.

✦ مجموعة الشركات:

إن غياب تعريف وتشريع موحد يجعل من مجموعة الشركات تشكيلة مبهمه، إذ لا يوجد تعريف موحد لهذه الظاهرة وذلك لاختلاف التشريعات المتعلقة بتكوين المجموعة.

✦ تعريف عامة عن المجموعات:

- "المجموعة تتكون من الشركة الأم التي تسيطر وتراقب أو تمارس نفوذ هام على الشركات الأخرى حيث تشكل مركز لاتخاذ وترشيد القرارات"¹؛
- "تشكل شركتين أو أكثر مجموعة إذا كانت إحداهما تراقب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الشركات الأخرى، أو بمعنى آخر إذا كانت كل الشركات مراقبة فعلا من طرف نفس الشركة الأم، ففي هذه الحالة إذا كانت شركات المجموعة وعلى رأسها الشركة الأم يُراقبون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شراكات أخرى أو مجموعة شركات أخرى، فهي تشكل فيما بينها مجموعة شركات كبيرة تحوي مجموعة شركات تابعة"²؛

- "وهي مجموعة من الوحدات المستقلة قانونا مرتبطة بمركز قرار واحد يُدعى الشركة الأم، هذا الارتباط يمكن أن يكون تجارياً وبالتالي الاستجابة لمنطق توسع السوق، أو صناعياً ويندرج ضمن التكامل التكنولوجي، أو مالياً يرتكز حول المردودية المثلى للأموال المستخدمة، وبصفة عامة ومهما يكن الهدف فإن الارتباط يندرج ضمن استراتيجية شاملة للتنمية"³.

من خلال التعاريف السابقة للمجموعة، يتضح أن المجموعة عبارة عن مجموع لشركتين أو أكثر بينهم الشركة الأم، تربطهم روابط اقتصادية ومالية وتجارية، تكون مستقلة قانونا عن بعضها البعض وليس لها الشخصية المعنوية، تمارس فيها الشركة الأم رقابة أو نفوذ معتبر على الشركات الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتكون عادة من الشركات التابعة والشركات المشتركة (المغلقة) والشركات الزميلة أو الحليفة التي تمارس عليها تأثير هام.

✦ والقوائم المالية الموحدة:

حسب المعيار الدولي رقم 27 هي الحسابات التي تعبر عن أصول والتزامات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصاريف بالشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت منشأة واحدة⁴ والحسابات الموحدة "تاتجة عن تقنية لجمع حسابات عديدة من كيانات لها نفس الفوائد المشتركة ولكن تحتفظ كل واحدة منها بشخصيتها القانونية"⁵. الحسابات الموحدة هي توحيد الميزانيات وحسابات النتائج وكل القوائم المالية لشركات المجموعة من أجل الحصول على قوائم موحدة تعبر على واقع نشاطات المجموعة ككل وكوحدة واحدة، وذلك بحفاض كل شركة على شخصيتها القانونية.

✚ مفاهيم عامة عن الإفصاح المحاسبي:

✚ تعريف الإفصاح المحاسبي:

يُقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة وإيضاح المعلومة ذات الطبيعة العامة، أما في المحاسبة فيُقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهتم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. يُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المالية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، كما تم تعريفه على أنه نشر البيانات أو المعلومات المالية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية⁶. ويمكن القول إن الإفصاح هو إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية للإفصاح تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات الهامة المتمثلة أساساً في مجموعة التقارير المالية العادلة والواضحة والتي تحوي آراء موثوق بها وتُعبّر عن مدى صحة وسلامة القوائم المالية للشركة من كافة النواحي الجوهرية، والتي تهتم الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وذلك بشرط أن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

✚ وأنواع الإفصاح المحاسبي:

هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي، وبذلك يصنف من حيث الأهداف إلى الأنواع التالية:

○ الإفصاح الكامل:

يُقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية، والتي لها تأثير على مستخدميها.

○ الإفصاح العادل:

يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

○ الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية، ويُمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

○ الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

○ الإفصاح الوقائي:

- إن الإفصاح عن المعلومات المالية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، ويُسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:
- التغيير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛
 - المكاسب والخسائر المحتملة، الارتباطات المالية؛
 - والأحداث اللاحقة.

○ الإفصاح التثقيفي:

ظهر هذه النوع من الإفصاح إثر تزايد أهمية الملائمة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن السياسات الإدارية المتبعة، الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

(1-2) أساليب توحيد القوائم المالية والإفصاح المحاسبي:

يختلف أسلوب الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات حسب محيط التوحيد وأسلوب التوحيد المحاسبي المتبعة من طرف المجموعة والمفروضة عليه من مبادئ وقواعد حوكمة الشركات، حيث يُلاحظ أن هناك ثلاث أساليب لتوحيد الحسابات والتي تعكس ثلاث حالات للإفصاح المحاسبي في المجموعة

تُعتبر نسبة الرقابة المعبر عنها بحقوق التصويت هي المرشد والمحدد الأول الذي يبين للوحدة المحاسبية أي أسلوب من أساليب التوحيد يمكن إتباعه، والخاص بتوحيد حسابات كل شركة تابعة تخضع لرقابة مطلقة مثل امتلاك أغلبية حقوق التصويت أو بموجب عقد، أو شركة يمارس عليها تأثير بارز مثل توفير المعلومة التقنية وامتلاك أكثر من 20% من حقوق التصويت دون سيطرة، أو في حالة اقتسام الرقابة مع طرف آخر مثل المشاريع والمصالح المشتركة

✦ الإفصاح المحاسبي في حالة التوحيد الكلي:

تخص طريقة التوحيد الكلي عادة الشركات الموضوعة تحت الرقابة المطلقة، فهي تعطي نظرة واسعة عن الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة مجموعة الشركات لكونها تعتبر وحدة واحدة⁹، وأهم ما يميز هذه الطريقة ظهور فوائد الأقلية للمساهمين ذو الأقلية.

✦ الإفصاحات المطلوبة عند عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

- الإفصاح عن نوع العلاقة المالية بين الشركة الأم والشركة التابعة، عندما تملك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة أكثر من نصف حقوق التصويت¹⁰؛
- أسباب عدم تحقيق السيطرة عندما تكون الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لأكثر من نصف حقوق التصويت؛
- تاريخ الإبلاغ عن القوائم المالية للشركة التابعة عندما تستخدم القوائم المالية الفرعية لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة (التوحيد اللامركزي)، وسواء كانت معدة في تاريخ الإبلاغ أو لفترة إبلاغية مختلفة؛

- موطن الشركة الأم ومدى توافق قوائمها المالية الموحدة مع معايير التقارير المالية الدولية المحددة، ووصف الأسلوب المستخدم للمحاسبة عن الاستثمارات السابقة؛
- والقائمة الخاصة بالشركات التابعة والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة فيها.

✚ الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الفردية لشركات التابعة:

- اسم الشركة التابعة والدولة القاطنة فيها، التي تدخل في إطار الشركة القابضة التي تنشر القوائم المالية الموحدة؛
- الأسباب التي تبين أنه تم الاستفادة من الإعفاء التوحيد الحسابات بالنسبة للشركات التابعة
- الحقيقة التي تفيد بأن القوائم المالية هي قوائم مالية فردية؛
- قائمة للاستثمارات الهامة في الشركات التابعة؛
- طبيعة ومدى القيود الهامة على قدرة الشركات التابعة لتحويل الأموال للشركة الأم على شكل توزيعات نقدية أو لإعادة دفع القروض أو المقدمات؛
- والنسبة في حقوق الملكية وإذا كانت مختلفة فيتم الإفصاح عن نسبة حقوق التصويت المملوكة.

✚ الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الفردية للشركة الأم:

- القائمة الخاصة بالشركات التابعة، والزميلة والمشروعات المشتركة والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة؛
 - الأسباب وراء إعداد القوائم المالية فردية، خاصة إذا لم تكن مطلوبة بحكم القانون؛
 - حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مالية فردية متعلقة بالشركات الأم؛
 - المعاملات والاستثمارات الهامة في الشركة الأم، والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الزميلة (الحليفة)؛
 - وصف للأسلوب المستخدم للمحاسبة عن المساهمات السابقة.
- في هذه الحالة تقوم شركة الرياض سطيف بالإفصاح عن كل المعلومات مثل ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية في المعيار 27.

✚ الإفصاح المحاسبي في حالة التوحيد النسبي:

حسب المعيار الدولي رقم 31 في فقرة 25 "التوحيد النسبي يتمثل في إعادة وضع حسابات الشركة المراقبة وفقا نسب الفائدة، إذ يقوم كل مشترك بإدماج حصته من الأموال والخصوم والأعباء والناتج في ميزانية موحدة حسب نسبة الفائدة" وتخص هذه الطريقة عادة الشريكات التي تكون تحت الرقابة المشتركة.

✚ الإفصاحات الواجبة في القوائم المالية:

- الإفصاح عن تصنيف المساهمات في الشركات الزميلة، التي تتم معالجتها بطريقة الدمج بتكافؤ كأصول غير متداولة؛
- الإفصاح عن المساهمات كبند مستقل في الميزانية (سندات التكافؤ)، كما يجب إظهار نصيب المستثمر من صافي نتيجة الشركة الزميلة كبند مستقل في حساب النتيجة باسم نتيجة التكافؤ؛
- يجب الإفصاح عن الربح أو الخسارة للاستثمارات بشكل منفصل عن حصة المستثمر؛

- والإفصاح عن النشاطات المتخلى عنها في الشركات الزميلة بشكل منفصل عن حصة المستثمر، والاعتراف والإفصاح عن التغيرات في الأموال الخاصة بين الشركة المستثمرة والشركة الزميلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأموال الخاصة) استنادا للمعيار IAS1 "عرض القوائم المالية"¹¹.

✚ الإفصاحات الواجبة على الشركات الزميلة الداخلة والمستبعدة من محيط التوحيد:

- أسباب الاستبعاد من محيط التوحيد؛
- أسباب عدم تطبيق طريقة الوضع بالتكافؤ في المعالجات المحاسبية لشركة الزميلة؛
- معلومات مالية ملخصة عن الشركات الزميلة، سواء كان بشكل منفرد أو على شكل مجموعة، والتي يتم معالجتها باستخدام أسلوب الوضع في تكافؤ؛
- قيم إجمالية الأصول، إجمالية الخصوم، رقم الأعمال والنتيجة، وإيضاح سبب التأثير الهام وسبب استعمال أسلوب الوضع في تكافؤ خاصة في الحالة التي تكون فيها نسبة الرقابة أقل من 20 %، أو عندما نسبة الرقابة أكثر من 20% ولم يتم تطبيق الوضع في تكافؤ¹².

✚ الإفصاحات المتعلقة بالعناصر المالية للشركة الزميلة:

- المعلومات المالية الملخصة عن الشركات الزميلة بما في ذلك القيم الإجمالية للأصول والخصوم ورقم الأعمال والنتيجة¹³؛
- طبيعة ومدى أي قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على تحويل الأموال إلى المستثمر في صورة أرباح أسهم نقدية أو سداد لقروض أو تسبيقات؛
- والقيمة العادلة للمساهمات في الشركات الزميلة والتي لها أسعار معلنة.

✚ الإفصاحات المتعلقة بالعمليات المحاسبية:

- مقدار الخسارة غير المعترف بها في الشركة الزميلة، سواء كانت خسائر عن الفترة أو كانت خسائر متراكمة، إذا توقف المستثمر عن الاعتراف بحصته من الخسائر في الشركات الزميلة؛
- تاريخ التقارير المالية لقوائم الشركة الزميلة المختلف عن التاريخ المستثمر مع الإفصاح عن سبب الاختلاف؛
- حصة المستثمر في الالتزامات الطارئة في الشركة الزميلة التي تم تحملها بالمشاركة مع المستثمرين الآخرين
- ورغم عدم إتباع مجموعة الرياض سطيف لطريقة التوحيد النسبي، إلا أن القوانين الداخلية للمجموعة تنص على إتباع إجراءات العرض والإفصاح مثل ما تنص عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية في المعيار "IFRS12" الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى"، مع الإشارة إلا أنه لا يملك مجموعة الرياض سطيف أي مجموعة شركات تابعة.

✚ الإفصاح المحاسبي في حالة التوحيد بالتكافؤ:

تتمثل هذه الطريقة في استبدال القيمة المحاسبية لسندات الشركة الأم بحصتها من تغيرات الأموال الصافية الحاصلة بعد اكتسابها لهذه السندات، إن الفرق بين سعر اقتناء هذه السندات وحصتها يمثل ربحا أو خسارة في القيمة وتطبق هذه الطريقة في حالة التأثير الهام، ويجب معالجة المساهمات التي تظهر في القوائم سنويا¹⁴.

الإفصاح في المشاريع المشتركة:

- يجب أن يفصح المتعاقد في المشاريع المشتركة:
- قائمة لأسماء الشركاء ووصف لحصصهم في المشاريع المشتركة الهامة؛
- نسبة الملكية في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛
- أسلوب التوحيد المستعمل في المشروع المشترك أسلوب الإدماج النسبي أو أسلوب الوضع بتكافؤ (الملكية)؛
- تحديد القيم الإجمالية للأصول المتداولة، الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمساهمات المشتركة؛
- يجب تحديد بشكل منفصل الالتزامات الطارئة التالية إلا إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضئيل:
- ✓ أي التزامات طارئة تعرض لها المشاركون فيما يتعلق بمساهماتهم في المشروع المشترك، وحصته في أي التزامات طارئة تعرض لها المشاركون الآخرين بصفة مشتركة؛
- ✓ حصته في الالتزامات الطارئة الخاصة بالمشاريع المشتركة ذاتها بحيث يحتمل أن يصبح ملتزما بها؛
- ✓ تلك الالتزامات الطارئة التي تنتج من مسؤولية المشاركون عن التزامات المشاركين الآخرين؛
- القيم الإجمالية للتعهدات المتعلقة بالمساهمات في المشاريع المشتركة بشكل منفصل عن قيمة التعهدات الأخرى:
- ✓ أي تعهدات رأس مالية للمشارك فيما يتعلق بمساهماتهم في المشاريع المشتركة، وكذلك حصته في التعهدات الرأسمالية التي تعرض لها المشاركون الآخرين بصفة مشتركة؛
- ✓ حصة المشارك في التعهدات الرأسمالية الخاصة بالمشاريع المشتركة¹⁵.
- وينبغي على المنشأة المشاركة التي لا تصدر قوائم مالية موحدة (لأنه ليس لها فروع أخرى) أن تفصح عن المعلومات الموضحة أعلاه¹⁶.
- في هذه الحالة، يقوم مجموعة الرياض سطيف بالإفصاح عن كل المعلومات مثل ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية في المعيار IAS27.
- ونشير إلى أن المجموعات الجزائرية ترفض بشدة كل تقارير محافظي الحسابات الذين يشيرون بعدم تطبيق أي معايير ومبادئ الحوكمة، لأن المجموعات الجزائرية ملزمة بتطبيق النظام المالي المحاسبي وليس المستند من المعايير المحاسبية الدولية، وليست ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة.

1-3) الحوكمة وأثرها على الإفصاح في القوائم المالية الموحدة:

تسعى الحوكمة في كل نوع من أنواع الشركات للوصول إلى قوائم مالية ذات موثوقية وشفافية عالية تساعد في ترشيد قرارات الأطراف ذات العلاقة، وهذا ما تهدف إليه محاسبة المجموعات عن طريق توحيد حسابات كل شركات المجموعة في قوائم موحدة، يُفصَح عنها كوحدة واحدة وتُعكس واقع نشاطات كل شركات المجموعة.

✦ الإطار الفكري للحوكمة:

يُعد مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة، وقد حظى هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد المشاكل التي عرفت بها بعض الشركات الأمريكية الكبرى، مما دعا إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقوانين تحكم أداء الشركات لذلك بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة.

✦ تعريف حوكمة الشركات:

تعود جذور حوكمة الشركات إلى BERLE & MEANS اللذين يُعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932 وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تُضر بالشركة. وقد تم البدء في استخدام مصطلح حوكمة الشركات مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. حوكمة الشركات توضح كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة من خلال مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح أي أنها تمثل أسلوباً ونظاماً متميزاً في إدارة منظمات الأعمال.

✦ أهداف حوكمة الشركات:

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق ما يلي:

○ تعظيم أداء الشركات:

وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو على الأقل تقليل الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً، ووضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وتحميل المسؤولية لأعضاء مجلس إدارتها.

○ وضع أنظمة:

يتم بموجبها القيام بإدارة الشركة وفقاً لهياكل تحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات.

○ وضع القواعد والإجراءات الكفيلة:

يتعلق الأمر بالقواعد والإجراءات الضرورية المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيقاً لأهداف الحوكمة للشركات¹⁷.

○ واستراتيجية الشركة:

تنتهج الشركات مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف منها البقاء ضمن دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل به وتشير معظم الأدبيات إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتطلب خصائص تتمثل بالمصداقية والشفافية والاتصال والمعلومات.

✦ مبادئ حوكمة الشركات:

يتم ذكر المبادئ العامة للحوكمة المتعلقة بجميع أنواع الشركات سواء المجموعات أو غيرها في الجدول التالي:

الجدول (1): مبادئ حوكمة الشركات

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد ويوضح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية	إطار الحوكمة
المعاملة المتكافئة بين المساهمين بما في ذلك مساواة الأهمية والأجانب، وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية	العدالة وضمان حقوق المساهمين
يكتفل إطار حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ويتطلب ذلك: - يجب أن يشمل الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات الآتية: ينبغي إعداد مراجعة المعلومات، وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعيير الجودة الحصلية والمالية وأيضا متطلبات عمليات المراجعة، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية؛ - يجب القيام بعملية المراجعة السنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأصوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية؛ - ويتطلب أن تكفل قوائم توزيع المعلومات إمكان حصول مستخدمى المعلومات عليها في الوقت المناسب وبالكلفة المناسبة.	الإفصاح والشفافية
مثل مسؤولية مجلس الإدارة بما يخص التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يخص محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، لاسيما وأن صنع القرارات الصائفة يعد أمر ممكن فقط عندما يتحمل الأشخاص المسؤولون مسؤولية اتخاذ تلك القرارات إذ أن اتخاذها يكون فقط من قبل أولئك الذين يتحملون النتائج المترتبة عنها.	تحديد مسؤوليات
يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة وفق القانون: - أن يعمل على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛ - ويسمح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها فرصة تحسين مستويات الأداء، وحمايتهم في حالات الأخطار.	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى: يوسف محمد طارق، «الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات»، بحث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، 2007، ص 7.

ويتضح أن مبادئ الحوكمة المتمثلة استعمال الإفصاح والشفافية في إتباع الإجراءات المحاسبية وحماية ضمان المساهمين، يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المالية وبالتالي حماية مصالح المساهمين وهذا بدوره سوف يخفض مشكلة التعارض بين الإدارة والمساهمين.

✦ أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي:

قبل التطرق إلى أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، يجب توضيح ضرورة ارتباط مبادئ الحوكمة بنشاط المجموعات.

✦ ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات:

هناك مجموعة من الأسباب الضرورية التي تربط الحوكمة بنشاط المجموعات تتمثل في:

- تعقد تركيبة المجموعة وضرورة تحديد معلومة مالية ذات جودة عالية المتاحة للأطراف ذات المصلحة، وتبين الإفصاح والشفافية عن المعلومة المالية هي أحد مبادئ حوكمة الشركات والذي يحقق في المجموعة ما يلي:
- الإفصاح عن الأهداف المالية لكل شركة من شركات المجموعة وللمجموعة ككل بما في الشركة الأم؛

- ✓ نشر القوائم الموحدة للمجموعة وطلب القوائم الفردية لشركات المجموعة في الوقت المناسب وفي موعدها؛
- ✓ الإفصاح الفوري عن النتائج بدون مبالغة أو كتمان على أي معلومة تخص نشاط المجموعة؛
- ✓ الإفصاح بوضوح عن النتائج والمعلومات المتعلقة بها؛
- ✓ تقديم الحسابات طبقاً لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة دولياً، والإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة؛
- ✓ توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا في الشركة الأم؛
- ✓ وضع موقع على شبكة الإنترنت يجري فيها تحديث المعلومات بسرعة
- تُعد حوكمة الشركات انعكاساً لنوعية الإدارة، حيث تتأكد الإدارة الواعية من ارتفاع مستوى حوكمة الشركة هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية، التي تسعى دوماً للحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة مما يؤثر سلباً على واقع نشاطات المجموعة؛
- إن ما تمتلكه حوكمة الشركات من آليات رقابية على الإدارة ستمنع التلاعب في المعلومات الداخلية الخاصة بنشاط المجموعة، مما يؤدي إلى حد ما إلى تماثل المعلومات بين المستثمرين بالتساوي والذي سينعكس في النهاية العلاقة المالية بين شركات المجموعة ونشاطاتها؛
- توجد علاقة ارتباط طردية بين درجة حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية، بمعنى إن تعكس أسعار الأسهم المعلومات المتاحة عن الأداء المستقبلي للشركات المدرجة في البورصة (المجموعة)؛
- وجّل المجموعات الجزائرية لا تلتزم بشكل جدي ودقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة ونصوص المعايير المحاسبية الدولية، لذا يجب على الحكومة الجزائرية أن تفرض إلزامية إتباع كل من الحوكمة في نشاطات الشركات خاصة المجموعات لما لها من آثار إيجابية على في مختلف نشاطات المجموعات الجزائرية.

✦ مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في لقوائم المالية الموحدة:

يُمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية

هي:

○ الاهتمام بالمعلومات غير المالية:

تُعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية الموحدة ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية، وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى

كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، الإحصائيات، أو وصفية مثل مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية، وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار.

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين المختصين بنشاط المجموعات، باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار وانحراف الإفصاح المحاسبي في المعلومات المالية الموحدة فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، وأن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

○ **التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:**

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية، وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

○ **وتدعيم الإفصاح الإلكتروني:**

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، وأن الإفصاح الإلكتروني يُحقق العديد من المزايا ومنها: توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية، تحقيق إمكانية التحديث الفوري، تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

(2) الدراسة الميدانية:

(1-2) عرض الدراسة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تبيان أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وزيادة تفعيل جودة المعلومة المالية المنشورة في المجموعات الجزائرية، وذلك بغية الوقوف على أهم الصعوبات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة وكيف تصل إلى الإفصاح التام والصادق وذلك من أجل زيادة جودة المعلومة المفصح عنها في الجزائر.

✦ أدوات الدراسة:

تم استخدام قائمة الاستقصاء، كأهم الأدوات البحثية لتحليل رأي العينة المتكونة من مجموعة من مدراء قسم المحاسبة لمختلف المجموعات الجزائرية (سوناطراك، سونلغاز، سوفيتال، سيدال، الرياض سطيف، مجموعة ابن حمادي)، ومفتشي المصالح الجبائية ذات العلاقة بنشاطات كل مجموعة على حده بالإضافة إلى المستثمرين وذلك باعتبارهم الفئة الأكثر اعتماداً وتأثراً بالمعلومة المالية، كما استخدم أسلوب المقابلات الشخصية لتدعيم استخدام الأسلوب الأول.

✦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من مستخدمي ومعدّي البيانات المالية خاصة المدراء مصالح المحاسبة في المجموعات ومفتشي المصالح الجبائية المستثمرين، وذلك باعتبارها الفئة الأكثر اعتماداً على تلك البيانات كمصدر للمعلومات في اتخاذ القرارات، والبالغ عددهم (100) مفردة، ثم تحديد عينة الدراسة لمجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة وتم استرداد منها (94)، وبعد تفحص الاستبيان تم استبعاد (4) استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيان الخاضعة للدراسة (90) والجدول رقم (3) يبين محاور وعدد فقرات الاستبيان:

الجدول (2): يوضح هذه المحاور وعدد فقراتها

الرقم	المحاور	مجال الأسئلة	عدد الفقرات
1	وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المفصح عنها.	من (س1) إلى غاية (س8)	08
2	تحرص المجموعات على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المالية المنشورة بتبني مبادئ حوكمة الشركات.	من (س9) إلى غاية (س16)	08
3	التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة ولأثرها على الإفصاح الشفاف لنشاط المجموعات.	من (س17) إلى غاية (س40)	24
4	وجود موعات تحد من تطبيق قواعد الحوكمة في المجموعات الجزائرية.	من (س41) إلى غاية (س55)	15
المجموع			55

المصدر: من إعداد الباحثين.

✚ تحليل نتائج الدراسة:

نقوم أولاً باختبار صدق وثبات أدلة الاستبيان ثم تحليل واختبار صحة الفرضيات.

✚ ثبات وصدق الأدلة:

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient (معامل الثبات = $(r/1+r/2)$ ، حيث (r) معامل الارتباط)، بالإضافة إلى استخدام طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وعادة ما تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (0-1) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس، وقد وجد الباحثان أن قيمة معامل ألفا يساوي (902 Alpha = %)، وهي نسبة جيدة تدل على الاتساق الداخلي لأسئلة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	عنوان المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المفصّل عنها.	08	0,761
2	تحرص المجموعات على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المالية المنشورة بتقني مبادئ حوكمة الشركات.	08	0,663
3	التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة ولزّها على الإفصاح الشفاف لنشاط المجموعات.	24	0,855
4	وجود معوقات تحد من تطبيق قواعد الحوكمة في المجموعات الجزائرية.	15	0,742
المجموع		55	0.892

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

✚ تحليل نتائج الدراسة:

يتم اختبار صحة كل فرضية على حدة من أجل الوقوف على أهم النتائج الممكن التوصل إليها.

○ اختبار صحة الفرضية الأولى:

نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية.

فرضية العدم: لا يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية $H_0: X \neq 3$

الفرضية البديلة: يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية $H_1: X = 3$

الجدول (4): نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي للفرضية الأولى

One-Sample Statistics					
الفرضية الأولى	N	Mean	Std Deviation	Std Error Mean	
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية.	90	3,6281	,65159	,07109	

One-Sample Test					
3Test Value =					
t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية.	89,00	,0000	3,6281	,3667	,6547

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

من الجدول السابق، نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي (7,4581) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1660)، ومستوى الدلالة الإحصائية (sig=0000) وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية (sig=005) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات (3,6281) بينما القيمة الثابتة (3) عليها، الأمر الذي يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية المفصح عنها. يتضح مما سبق؛ أن الشركات تراعي وجود أساس محكم وفعال لتطبيق قواعد الحوكمة وذلك من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة من أجل الوصول إلى معلومة مالية ذات جودة عالية، بالإضافة إلى ضبط الهيكل التنظيمي ووصف وظيفي يُحدد المسؤوليات والصلاحيات مع قيام هيئات إشرافية ورقابية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف ومبادئ حوكمة الشركات.

فرضية العدم: لا يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف ومبادئ حوكمة الشركات $H_0: X \neq 3$

فرضية البديلة: يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف ومبادئ حوكمة الشركات $H_1: X = 3$

الجدول (5): نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي للفرضية الثانية

One-Sample Statistics				
الفرضية الثانية	N	Mean	Std Deviation	Std Error Mean
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف ومبادئ حوكمة الشركات	90	3,7537	,671010	,086340

One-Sample Test					
3Test Value =					
t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف ومبادئ حوكمة الشركات	89,00	0,000	3,7537	3,6114	3,9171

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

من الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة T المحسوبة تساوي (8,9458) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1660)، ومستوى الدلالة الإحصائية (sig=0000) وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية (sig=005) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات (3,7537) بينما القيمة الثابتة (3) عليها، مما يؤكد صحة هذه الفرضية مرة ثانية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق مجموعة الشركات الجزائرية لإفصاح محاسبي شفاف مع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات".
يُستخلص مما سبق؛ أن تبني المجموعة لآليات حوكمة الشركات يُساعد في تحقيق إفصاح محاسبي شفاف للقوائم المالية الموحدة يعكس واقع نشاطاتها بصورة صحيحة.

اختبار صحة الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصح عنها.
فرضية العدم: لا يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصح عنها $H_0: X \neq 3$
فرضية البديلة: يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصح عنها $H_1: X = 3$

الجدول (6): نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي للفرضية الثالثة

One-Sample Statistics<				
الفرضية الثالثة	N	Mean	Std Deviation	Std Error Mean
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصح عنها.	90	,64453	,3869	,5087

One-Sample Test

Test Value = 0					
t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصح عنها.	8,5578	89,00	,0000	,64453	,6407 ,8085

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

من الجدول السابق نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي (8,5578) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1660)، ومستوى الدلالة الإحصائية (sig = 0000) وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية (sig=005) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات (3,6445) بينما القيمة الثابتة (3) عليها، مما يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة بوجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة المعلومات المالية المفصح عنها.

يُستخلص مما سبق؛ أن أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على المعلومة المالية المفصح عنها في المجموعة لا يكون فعال إلا إذا حرصت إدارة المجموعة على التطبيق الجيد لهذه المبادئ والآليات ويكون ذلك بتوفر مقومات حماية القانونية للموظفين ولحقوق المساهمين والمستثمرين، وتوفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين بالإضافة إلى توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، وأخيرا توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.

اختبار الفرضية الرابعة:

نص الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لوجود معوقات تُحد من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية.

فرضية العدم: لا يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية لوجود معوقات تُحد من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية $H_0: X \neq 3$

فرضية البديلة: يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية لوجود معوقات تُحد من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية $H_1: X = 3$

الجدول (7): نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي للفرضية الرابعة

One-Sample Statistics				
الفرضية الرابعة	N	Mean	Std Deviation	Std Error Mean
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لوجود معوقات تُخذ من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية	90	,56753	080,77	,08054

One-Sample Test						
	3Test Value =					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لوجود معوقات تُخذ من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية	8,1109	89,00	,0000	3,5675	,4573	,5479

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

من الجدول السابق، نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي (8,1109) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1660)، ومستوى الدلالة الإحصائية (sig = 0000) وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية (sig=005) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة وهذا واضح أيضا بمتوسط الإجابات (3,5675) بينما القيمة الثابتة (3) عليها، مما يجعلنا نتبنى الفرضية البديلة. يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية لوجود معوقات تُخذ من تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات الجزائرية والتي تتمثل في ضعف الهياكل الإدارية وسوء تحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل المجموعة، بالإضافة إلى أن تعقد تركيبة المجموعة القانونية وتشابك العلاقات الاقتصادية بين شركاتها يصعب من تطبيق مبادئ الحوكمة، كما أن هناك ضعف في مهنة المراجعة الخارجية لنشاط المجموعة الأمر لذي يؤثر على أداء كل المجموعة، وأن التوزيع غير العادل في المسؤوليات والاختصاصات الموجود في أغلب المجموعات يُعيق تطبيق حوكمة الشركات أكثر.

خاتمة:

لا بد من توضيح كل ما يتعلق بطرق توحيد الحسابات وأثرها على الإفصاح المحاسبي في المجموعات، وكذا تسليط الضوء على مفاهيم الإفصاح المحاسبي من جهة، ومن جهة ثانية التعرف على حوكمة الشركات ومبادئها والمعايير المحاسبية الدولية الهادفة إلى توضيح وتبسيط إجراءات الإفصاح المحاسبي في المجموعات الجزائرية.

من النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- المجموعات الجزائرية لا تلتزم بشكل جدي ودقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة ونصوص المعايير المحاسبية الدولية؛
- تسعى مختلف المجموعات الجزائرية إلى الإفصاح غير التام وذلك لوجود تعارض كبير بين الحق المحاسبي للمجموعة والحق الجبائي للدولة؛
- إن الإفصاح المحاسبي لمجموعة الشركات يتأثر بالروابط والعلاقات المالية لشركات المجموعة وذلك عن طريق معرفة نسب الرقابة المعبر عنها عادة بحقوق التصويت؛
- وتلعب حوكمة الشركات دوراً محورياً في إطار تنظيم وشفافية عملية قياس النشاطات التشغيلية والإفصاح عن المعلومة المالية من خلال تطبيق مبادئها تجاه كل من الإدارة والقائمين بعملية القياس المحاسبي.

وبناء على نتائج التحليل، هناك اقتراحات يمكن أن تأخذ بها تتمثل في:

- من الأفضل إلزام شركات المجموعات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل دقيق؛
- تعديل وتوفير إطار قانوني كافٍ بكل ما يتعلق بالمجموعات الجزائرية والعلاقات بين شركاتها وإجراءات توحيد الحسابات والإفصاح المحاسبي عن القوائم الموحدة؛
- الاطلاع على كيفية الإفصاح المحاسبي في المجموعات العالمية ذات النشاط المشترك، من أجل معرفة محتوى المعلومات الواجب عرضها والإفصاح عنها، وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة بين مختلف المجموعات في ظل تطبيق الحوكمة؛
- نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد؛
- وتعزيز الإجراءات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة في المجموعة وذلك من خلال: الشفافية والوضوح في تحديد عمل المدراء التنفيذيين، تشكيل اللجان الخاصة بمنح التعويضات وبتعيين المديرين التنفيذيين، ووضع آلية محددة لمنح التعويضات وفق الأداء الفعلي.

الهوامش والمراجع:

- 1 HENRARD Monique & HEIN José, «Dictionnaire de comptabilité», ed. Erick de la villeguerin, paris, 1994, p. 651.
- 2 RAFFEGEAU Jean & DUFILS Pierre, «Consolidés comptes», ed. Lefebvre, Paris, 1989, p. 17.
- 3 MONTIER Jean & GRASSI Olivier, «Techniques de consolidation», ed. Economica, Paris, 1995, p. 5.
- 4 GARMILI Ali, «Comptabilité financière», ed. Dunod, Paris, 2002, p. 52 .
- 5 KHAFRABI Mohamed Zine, «Comptabilité des sociétés», ed. Berti (4^e édition), Alger, 2006, p. 105.
- 6 الشيرانزي عباس مهدي، «نظرية المحاسبة»، ط. ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 322.
- 7 بزملاوي محمد، «القياس والافصاح للأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية»، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2002، ص 57.
- 8 RICHARD Jacques, «Analyse financière et gestion des groupes», ed. Economica, Paris, 2000, p. 15.
- 9 RAFFEGEAU Jean & DUFILS Pierre, Op. cit., p. 47 .
- 10 خالد جمال الجعرات، «معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007»، ط. إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 102.
- 11 DANDON Odile & DIDELOT Laurent, «Maitriser les IFRS», ed. Groupe Revue Fiduciaire (2^e édition), Paris, 2006, p. 474.
- 12 خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 231.
- 13 طارق عبد العال حماد، «دليل استخدام معايير المحاسبة»، الجزء الأول، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 520.
- 14 COLINET François & PAOLI Simon, «Pratique des comptes consolidé», ed. Dunod, Paris, 2008, p. 27.
- 15 DANDON Odile & DIDELOT Laurent, Op. cit., p. 498.
- 16 هيني قان جريوننج، «معايير التقارير المالية الدولية»، ط. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006، ص 125.
- 17 توفيق محمد شريف، «قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات الأهمية والمبادئ والمصطلحات»، مطبوعة للطلبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2005، ص 5.